العرب
الخميس 2020/08/13
السنة 43 العدد 11788

تحركات في تونس لإنهاء سيطرة النهضة على القضاء

تنحية وكيل جمهورية تمهد لفقدان الحركة الإسلامية لأذرعها في القضاء

سادت مساء الثلاثاء حالة من التفاؤل لدى شخصيات وأحزاب ومنظمات تونسية معارضة بعد عزل قاض ينتقده زملاؤه وشريحة واسعة من التونسيين بموالاته لحركة النهضة الإسلامية وبتستره على "بعض الجرائم" المرتكبة من قبلها لاسيما المتعلقة بالاغتيالات، وفقا لهؤلاء، وهو ما ضاعف من فرضيات بدء عملية وضع حد لسيطرة الحركة الإسلامية على القضاء.

خالد هدوي

تونس – يعكس نقل وكيل الجمهورية بمحكمة العاصمة تونس البشير العكرمي، بدء خطوات فعلية لوقف سطوة حركة النهضة الإسلامية على الجهاز القضائي وإدارة الشأن العام وفقا لأجنداتها السياسية وفي مقدمتها ملف اغتيال الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي.

ويرى مراقبون أن الخطوة المتخذة تعلن بداية تساقط أذرع الحركة الإسلامية من مفاصل الدولة، كما تؤكد بدء عملية وقف هيمنة النهضة على القضاء.

وأقر المجلس القضائي العدلي الاثنين نقلة البشير العكرمي وكيل الجمهورية بمحكمة تونس وتم الإمضاء على محضر الجلسة قبل الإعلان عنه رسميا.

ورافق القرار ضغط سياسي كبير يتم تسليطه على المجلس القطاعي العدلي للرجوع عن قراره وسط تململ كبير من المجلس ومخاوف من تدخل أياد سياسية في القضاء.

والبشير العكرمي هو وكيل الجمهورية بمحكمة تونس 1 تتهمه عدة أطراف بقربه من حركة النهضة، كما أن هيئة الدفاع عن الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي اتهمته بتعطيل الملف للتغطية على راشد الغنوشي وبعض المقربين منه.

وثمنت بعض الأطراف السياسية القرار، واعتبرته خطوة إيجابية نحو إماطة اللثام عن القضاء الذي يكتنفه الغموض وتقاذفته الشكوك والمصالح، علاوة عن كونها بداية لـ"تطهير" المنظومة القضائية.

ووصف زياد لخضر الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد الإجراء بـ"خطوة عملاقة في اتجاه كشف حقيقة اغتيال الشهيد شكري بلعيد".

قضية الاغتيالات تطيح بـ«قضاء النهضة»

وأشاد لخضر بالدور الذي قامت به هيئة الدفاع عن بلعيد والبراهمي مشبها إياها بالطالب الذي عمل بإتقان وتفان للوصول إلى ما وصلت إليه متوجها بقبلة على جبين كل أعضائها خاصا بالذكر منهم المحامي رضا الرداوي.

وتوجه الأوساط السياسية في تونس أصابع الاتهام نحو حركة النهضة الإسلامية بمحاولة تطويع القضاء وإحكام قبضتها على المنظومة منذ تقلدها السلطة في 2011.

وتتهم النهضة بالتلاعب بالترقيات والمناصب والانتدابات في القضاء خاصة إبان الفترة التي تولت فيها قيادة وزارة العدل (2013 – 2014) حيث قاد القيادي بالحركة الإسلامية آنذاك الوزارة ما مكنها من الاستيلاء على الجهاز القضائي.

وأكدت القاضية ورئيسة جمعية القضاة التونسيين السابقة كلثوم كنو أن "البحيري أجرى حركة قضائية بمفرده وعلى مقاسه تحت مسمى المجلس الأعلى للقضاء، واعتمدت حركة النهضة سياسة المماطلة حتى لا تؤسس هيئة وقتية للقضاء العدلي".

وأضافت كنو في تصريح لـ"العرب"، "البحيري وضع أشخاصا موالين له وللنهضة في مواقع سياسية، وآخرين تتعلق بشأنهم شبهات وملفات فساد في مواقع القرار وأهمها محاكم العاصمة تونس التي تنظر في قضايا البعد السياسي والحقوقي".

وعرف القضاء التونسي تململا في تناوله للقضايا الشائكة وأبرزها ملف الاغتيالات السياسية لليساريين بلعيد والبراهمي.

ومنذ اغتيالهما عام 2013، أثارت قضية بلعيد والبراهمي جدلا كبيرا، كاد يتسبب في حرب أهلية عام 2013، لولا تدخل المنظمات الكبرى (الرباعي الراعي للحوار، حوار بين أطراف سياسية ورعته منظمات نقابية) التي أفضت مساعيها إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة مهدي جمعة. واعتبر الصحافي المتخصص في القانون التونسي منجي الخضراوي "أن البشير العكرمي وهو قاضي تحقيق في ملف بلعيد والبراهمي، ترك الكثير من الأسئلة حول جديته ونزاهته وخصوصا علاقته بالنهضة والسلطة السياسية".

وأضاف الخضراوي في تصريح لـ"العرب"، "عليه أن يقدم نفسه للمحاكمة وعلى النيابة العمومية أن تفتح تحقيقا ضد العكرمي وكل من يثبت تورطه في قضية اغتيال بلعيد والبراهمي.. القاضي يجب أن يكون فوق الشبهات وهناك قضاة يقدمون خدمات للفاعل السياسي كالنهضة وغيرها".

ويكشف نقل العكرمي (رجل النهضة القوي في القضاء)، فضلا عن نقل ملف قضية الشهيدين بلعيد والبراهمي من المحكمة الابتدائية بتونس إلى محكمة أريانة، بدء عملية وقف هيمنة الحركة الإسلامية على المنظومة القضائية.

وفي وقت سابق اتهمت عضو هيئة الدفاع عن الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي، إيمان قزارة العكرمي والنهضة بالتستر على ملف الجهاز السري، وهو جهاز أمني موال للأمن التونسي تتهم النهضة بإنشائه، والتلاعب بإجراءات قضية الشهيدين بلعيد والبراهمي.

ترحيب بإبعاد البشير العكرمي

تنحية البشير العكرمي خطوة عملاقة لكشف حقيقة اغتيال الشهيد شكري بلعيد

زياد الأخضر
الأمين العام لحزب الوطد

النهضة اعتمدت سياسة المماطلة حتى لا تؤسس هيئة وقتية للقضاء العدلي

كلثوم كنو
قاضية

الرئيس الجزائري يعلّق إخفاقات حكومته على شماعة الثورة المضادة

صابر بليدي

الجزائر – علق الرئيس الجزائري الإخفاقات المبكرة لحكومته على شماعة دوائر الثورة المضادة، التي اتهمها بالوقوف وراء الحملة التي تستهدف استقرار البلاد، وتأليب الشارع على السلطات العمومية، ليدخل بذلك في ما بات يعرف بموجة التبرير بدل الاعتراف بالاختلالات الكبيرة في مؤسسات الدولة.

واتهم الرئيس عبدالمجيد تبون ما أسماه بـ"جيوب العصابة"، بقيادة مؤامرة تستهدف توسيع الفجوة بين الشارع والسلطة الجديدة، وتأليب الرأي العام على السلطات العمومية، بغية إجهاض التحول السياسي في البلاد، والعودة الى ما قبل الحراك الشعبي.

وألمح الرجل، في اللقاء الذي جمعه الأربعاء بولاة الجمهورية (المحافظون) بالعاصمة، إلى ما بات يعرف بـ"خلايا النظام السابق" التي حركت الأحداث المتراكمة مؤخرا، خاصة خلال إجازة عيد الأضحى، حيث شهدت البلاد تململا شعبيا كبيرا، بسبب التردي المفاجئ لعدد من الخدمات، على غرار نقص السيولة المالية في البنوك ومراكز البريد وموجة الحرائق، فضلا عن تذبذب مثير للتزويد بماء الشرب.

وبعيدا عن الاعتراف بالأسباب الطبيعية للأحداث المذكورة، على غرار تأثيرات وباء كورونا على المقدرات الاقتصادية والمالية للبلاد، وتراجع احتياطي المياه بسبب موجة الجفاف وافتقاد مصالح الحماية المدنية (الدفاع المدني) للإمكانيات البشرية واللوجستية لمواجهة الأزمات، يتم إدراج كل ذلك في إطار مؤامرة تستهدف البلاد من طرف خلايا نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وكانت وسائل إعلام محلية قد روجت الثلاثاء لقرارات مهمة سيتم الإعلان عنها من طرف الرئاسة، إلا أنها جاءت مخيبة للآمال ولم تتعدّ حدود توقيف عدد من المسؤولين المحليين، وإحالتهم على التحقيق بدعوى التواطؤ في الأحداث الأخيرة.

واستغرب ناشطون سياسيون شرعية توقيف رئيس الجمهورية مسؤولا آخر منتخبا من طرف الشعب (رئيس البلدية)، ومعه الآلة الدعائية التي باتت تروج لمسائل بسيطة يمكن تسويتها في إطارها المحلي، دون تدخل رئيس البلاد وتسليط الأضواء عليها.

وجزم عبدالمجيد تبون في مداخلته بأن "بعض الحركات الاحتجاجية مدبرة لإثارة غضب الناس والعودة إلى نظام الحكم السابق"، في إشارة إلى الغليان الشعبي تجاه إخلالات مسؤولين ومؤسسات محلية ارتكبوها عند القيام بمهامهم، والذي لم يسلم من تهم الافتعال بحسب تصريح الرجل الأول في الدولة.

وفي انتقاده لموظفي الدولة بسبب استمرار نفس ممارسات العهد السابق، حذر تبون من أن "حملة معاقبة المسؤولين المتقاعسين والعاملين أمام أضواء الكاميرات فقط مستمرة ومفتوحة".

وشدد على أن " قوى الشر بالتواطؤ مع خلاياها المزروعة في مفاصل الدولة تترصد الوضع من أجل العودة إلى العهد السابق".

وقال "حذار، حذار، الأمور ليست بهذه البساطة، هناك قوى الشر التي تستهدف ضرب استقرار البلاد والدخول في أجندة قوى معروفة، هناك متواطئون مازالوا يتطلعون إلى إثارة الفوضى".

وألمح إلى رجل الأعمال المسجون علي حداد، الذي تمكن من تهريب ملايين الدولارات إلى الخارج وهو في السجن، في إشارة إلى اتفاق خدمات كان قد وقع بينه وبين شركة أميركية مقربة من الرئيس دونالد ترامب، نهاية الشهر المنقضي، من أجل الضغط على الحكومة الجزائرية لإطلاق سراحه.

وأضاف "هناك من لا يساعده الاستقرار ويريد العودة إلى الماضي، لكن هيهات هذا حلم، القطار انطلق ولن يوقفه أحد... الشعب الجزائري انتفض وإرادته هي العليا لأنها من إرادة الله التي لا تقهر".

وتابع "80 في المئة من الشعب الجزائري راضون عن السلم الاجتماعي وعدم انزلاق البلاد إلى السيناريو الليبي أو السوري ... من يريد العودة بالبلاد إلا العهد الماضي عليه أن ينتظر، سنكون لهم بالمرصاد من أجل دعم استقرار البلاد وسنواصل محاربة الفساد والقضاء على بقايا العصابة".

> **عبدالمجيد تبون ألمح إلى «خلايا النظام السابق» التي حركت الأحداث المتراكمة مؤخرا، خاصة خلال إجازة عيد الأضحى**

ويرى منتقدو بوتفليقة أن اللافت هو توظيف الرجل لنفس الخطاب المتداول خلال حقبة بوتفليقة، لما كان المسؤولون يشيدون بالاستقرار الشكلي، ويحذرون من الانجرار إلى السيناريو الليبي والسوري، قبل أن تفاجئهم انتفاضة الشارع في فبراير 2019، وهو السيناريو المفتوح في ظل استمرار موجة الغضب المكتوم بسبب القبضة الأمنية الحالية والإجراءات المطبقة بسبب وباء كورونا.

وعبر الرئيس الجزائر عن رفضه لبعض مطالب الاحتجاجات الشعبية المعلقة في البلاد، على غرار المرحلة الانتقالية والمسار التأسيسي، الذي ترفعه عدة قوى سياسية معارضة كالتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال، مما يبقي الوضع على نفس المسافة بين السلطة والمعارضة.

وفيما اعترف بما أسماه بـ"استمرار المال الفاسد في إدارة بعض شؤون الدولة" قال تبون "لا ننكر أننا رأينا مبادرات تثلج الصدور لدعم الاستقرار والتغيير السلمي للبلاد"، مما يوحي بفرضية الرابط بين السلطة وبين تلك المبادرات، على غرار "مبادرة القوى الوطنية للإصلاح" المعلن عنها الثلاثاء.

واغتنم تبون فرصة لقائه بالولاة، ليعلن قرب موعد تنظيم الاستفتاء الشعبي حول الدستور الجديد، وصرح "أدعوكم من الآن إلى الاستعداد لمرحلة استفتاء الدستور، حتى نوفر أفضل الظروف ليتمكن المواطن من قول كلمته الفاصلة في مستقبل وطنه.. إن التغيير الجذري الذي طالب به الحراك المبارك يأتي عن طريق الدستور وليس بقرارات في مكاتب مغلقة".

تبون ضاق ذرعا بالمؤامرات

مساعدات مغربية للبنان تعزز البعد الإنساني في سياسة الرباط الخارجية

محمد ماموني العلوي

الرباط – أطلق المغرب جسرا جويا مكونا من طائرات مدنية وعسكرية، حيث حطت 18 طائرة بمطار رفيق الحريري الدولي ببيروت محمّلة بالمساعدات الإنسانية والطبية تضامنا مع الشعب اللبناني في محنته بعد الانفجار الذي ضرب مرفأ بيروت وخلّف خسائر فادحة، بشريا وماديا.

وتصدر المغرب قائمة الدول العربية والأوروبية والآسيوية وتفوّق أيضا على الولايات المتحدة الأميركية من حيث عدد طائرات المساعدات التي أرسلت إلى الشعب اللبناني بعد فاجعة مرفأ بيروت.

وأفاد الجيش اللبناني بقيام مديرية التعاون العسكري المدني في الجيش بتوزيع الحصص الغذائية على العائلات المتضررة جراء انفجار مرفأ بيروت الأليم بدءا من الأربعاء.

ووفقا للجيش اللبناني، فإن المساعدات الطبية والإنسانية التي أمر الملك محمد السادس بإرسالها لبيروت تضم 295 طنا من المواد الغذائية الأساسية ومن الأغطية والخيام و10 أطنان من الأدوية و10 أطنان من الأدوات والمعدات الطبية إضافة إلى 11 طنا من المواد الطبية والمعدات الخاصة حصريا بمواجهة وباء كوفيد – 19 (مطهرات ومواد تعقيم وكمامات وأقنعة وأغطية للرأس وسترات طبية).

ومن جهتها عبرت الحكومة اللبنانية عن عميق امتنانها وتقديرها لمبادرة العاهل المغربي الملك محمد السادس الذي "سارع للوقوف إلى جانب لبنان من خلال إرسال مساعدات إنسانية وطبية عاجلة عقب الانفجار الذي هزّ مرفأ بيروت".

> **مبادرات العاهل المغربي على مدى سنوات رسخت مبدأ التضامن العربي في هذه الأزمات وأسس مقاربات للبعد الإنساني عند المحن**

وقال علي المولى السفير، مدير الشؤون العربية بوزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية، إن المبادرة الإنسانية والتضامنية المغربية التي تعتبر من أكبر المساعدات التي وصلت إلى لبنان، تعدّ بمثابة موقف تضامني وإنساني من المغرب المؤمن بقيم التضامن والتآزر مع البلدان الشقيقة.

وأكدت شريفة لمويز، الباحثة في العلوم السياسية، أن "المساعدات تدخل ضمن محددات السياسية الخارجية المغربية المرتكزة على التضامن العربي اللامشروط وضمن سياسية مغربية تقوم على معادلة التضامن والتعامل في إطار احترام السيادة المغربية، وكذلك على اعتبار أن ما وقع للبنان هو مصاب داخلي مغربي".

وشدّدت لمويز في تصريح لـ"العرب" على أن "مساهمة المغرب رغم الظروف العصيبة التي يمر بها البلد اقتصاديا بسبب كورونا، هي تفاعل مغربي مع الشعب اللبناني بكل أطيافه وتعبير عن التضامن الأخوي لكون العلاقات التي تربط المغرب بلبنان علاقة تاريخية ومختلف الشرائح اللبنانية بتعدّدها واختلافاتها".

ورسخت مبادرات العاهل المغربي على مدى سنوات مبدأ التضامن العربي في مثل هذه الأزمات وأسس مقاربات شاملة في البعد الإنساني والإغاثي عند المحن وهي المبادرات التي حظيت في السابق بإشادة دولية.

وفي هذا الإطار عبر سفير الجمهورية اللبنانية بالمغرب زياد عطا الله، عن امتنانه، مؤكدا أن هذه "المكرمة الملكية كان لها وقع كبير في نفوس اللبنانيين، وجاءت في الوقت المناسب"، مشددا على أن "العلاقات بين المغرب ولبنان عميقة ومتجذرة وأصيلة ولا تزيدها الأيام سوى رسوخ وصلابة وتجذّر".

وقال الإعلامي اللبناني خيرالله خيرالله إن المساعدات المغربية المستعجلة إلى لبنان، المقدّمة بتعليمات من الملك محمد السادس بعد الانفجار الذي شهده مرفأ بيروت، تشكل مبادرة ملكية تجسد الحسّ الإنساني النبيل للعاهل المغربي تجاه اللبنانيين والتفاتة كريمة تكرس المنظور العملي للتضامن المغربي مع أشقائه اللبنانيين.

وكان العاهل المغربي قد أصدر تعليماته بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، لإرسال وإقامة مستشفى عسكري ميداني ببيروت بهدف تقديم العلاجات الطبية العاجلة للسكان المصابين في هذا الحادث.

ويتكون هذا المستشفى الميداني من 100 شخص من ضمنهم 14 طبيبا من تخصصات مختلفة (الإنعاش، الجراحة، العظام والمفاصل، الأنف والأذن والحنجرة، العيون، علاج الحروق، جراحة الأعصاب، وطب الأطفال، والصيدلة)، وممرضين متخصصين وعناصر للدعم.